استغلال الموارد الطبيعية في تمويل الإرهاب: حالة سوريا والعراق

مارتا فورلان

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

نبذة مختصرة: مع انتشار المجموعات الإرهابية حول العالم، نلاحظ حالياً وجود ظاهرة مُقلقة يمكن توصيفها بنزعة الإرهابيين لاستغلال الموارد الطبيعية لتمويل أنشطتهم، نظراً للمزايا التي تقدمها مصادر الدخل هذه بالمقارنة مع البدائل المتوفرة. لمواجهة هذه الظاهرة، يصبح من الضروري تعزيز النقاش حول استغلال الإرهابيين للموارد الطبيعية ضمن إطار جهد أوسع لمكافحة تمويل الإرهاب. لذا، فإن اتجاه هذه الدراسة سيكون متشعباً الى ثلاثة محاور: إلقاء الضوء على ظاهرة لم يتم التحقيق فيها بصورة كافية وهي كيفية تمويل الارهاب لنفسه عبر الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وتقديم الرد على المشكلة المفصلة ضمن النظام القانوني للأمم المتحدة واقتراح تدابير إضافية تستطيع المساهمة في مكافحة استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الإرهابية.

الباحثة مارتا فورلان مرشحة لنيل شهادة الدكتوراه من مركز هاندا لدراسة الإرهاب والعنف السياسي في جامعة سانت أندروز. تجري مارتا أبحاثاً ودراسات حول الجهاد والإرهاب والأمن والسياسة في الشرق الأوسط. تتناول دراستها الحالية هياكل الحكم والممارسات التي تنفذها الجماعات الجهادية. مارتا حاصلة على شهادة ماجستير في الدراسات الدولية من جامعة ترينتو (إيطاليا).

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمؤسسة كونراد أديناور ولمركز النهرين للدراسات الاستراتيجية وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق الكاتب وحده.

المقدمة

يُشكل الارهاب أحد أكبر التحديات الأمنية في يومنا الحاضر. فمنذ النصف الثاني من القرن الماضي، في الواقع، كان هناك انتشاراً عالمياً لجماعات عنيفة غير حكومية[1] والتي تلجأ إلى الإرهاب لتحقيق غاياتها. وفي حين أننا سنقدم لاحقا نقاشاً أعمق حول ما ينبغي فهمه من عبارة "إرهاب"، لكن من المفيد التأكيد على أن العبارة مستخدمة هنا للإشارة إلى أعمال العنف التي ترتكب ضد المدنيين لزرع الخوف بين السكان المستهدفين، وترويع الجمهور المستهدف، وإجبار الحكومة المُستهدفة على إتباع (أو عدم إتباع) مسار عملٍ مُعيّن يرضي أهداف مرتكبي أعمال العنف (سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية أو مادية أو خليطاً منها). وراء مشهد هذا الانتشار المقلق للإرهاب، هناك نمط يُلاحظ بصورة متزايدة يتمثل بـ: نزعة الجماعات الإرهابية إلى استغلال الموارد الطبيعية (مثل: النفط، الألماس، الذهب، الخشب، الأحجار الكريمة، الأفيون) لتمويل آليتها الدعائية وتجنيد العناصر والتدريب والتسليح وشن الهجمات[2]. لوحظ هذا الاتجاه عندما بدأ عدداً متزايداً من الجماعات الإرهابية بتقدير مزايا هذا المصدر للتمويل مقارنة مع البدائل المتاحة، بما في ذلك الاعتماد على الثروات الشخصية والتبرعات والأنشطة غير المشروعة[3].

في مواجهة هذا الواقع، يصبح من الإلزامي معالجة مشكلة استغلال الإرهابيين للموارد الطبيعية كجزء من جهد أوسع لمكافحة تمويل الإرهاب. وانطلاقاً من هذا الالتزام، تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يلي: زيادة الوعي حول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الارهابية، وتقديم الرد المفصل ضمن الإطار القانوني للأمم المتحدة، واقتراح تدابير إضافية يمكنها أن تعزز حماية الموارد الطبيعية ومنع استغلالها على يد الجماعات الارهابية.

تُقسم الدراسة إلى ستة أجزاء. يقدم الجزء الأول مشكلة تعريف "الإرهاب" والتعريف المقدم من الأمم المتحدة. ويحقق الجزء الثاني في استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الارهابية، مُركزاً على مزايا هذا المصدر للدخل في قبالة المصادر الأخرى. ويلقي القسم الثالث المزيد من الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسات حالة تنظيم داعش الارهابي والجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في سوريا والعراق. تتطرق الدراسة في الجزء الرابع إلى الردود القانونية بموجب القانون الدولي، مع تقديم نظام عقوبات مجلس الأمن الدولي. وينظر الجزء الخامس في عقوبات مجلس الأمن الدولي الهادفة إلى مكافحة استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الارهابية. ويستعرض الجزء الأخير حدود فعالية عقوبات مجلس الأمن الدولي ويقترح تدابير إضافية.

تعريف الإرهاب

قبل التحقيق في مسألة استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الارهابية وتقديم الردود الممكنة لمكافحة هذه الظاهرة، من الضروري توضيح معنى كلمة "إرهاب" بموجب القانون الدولي.

---

١. وفقاً للأدبيات السائدة، الجماعات العنيفة غير الحكومية تعني هنا الكيانات التي تعمل خارج سيطرة الدولة وتلجأ إلى العنف لتحقيق أهدافها. في هذه الدراسة، ينصب التركيز على الجماعات العنيفة غير الحكومية التي تستخدم الإرهاب في تكتيكاتها. للاطلاع على مناقشة الجماعات العنيفة غير الحكومية(VNSAs) وتصنيفها، انظر:

Anthony Vinci, *Armed Groups And The Balance Of Power: The International Relations Of Terrorists*, Warlords And Insurgents (London and New York: Routledge, 2009); Klejda Mulaj (ed.), *Violent Non-State Actors in World Politics* (New York: Columbia University Press, 2010)

٢. هنا، ووفقاً للأمم المتحدة، تُعرّف الموارد الطبيعية على أنها النفط، المعادن، الغابات، المياه، الأراضي الخصبة التي تحصل في الطبيعة والتي يُمكن استغلالها لمكاسب اقتصادية.

3. *Terrorism, Corruption and the Criminal Exploitation of Natural Resources,* OECD, October 2017, p.4, http://www.oecd.org/corruption/Terrorism-Corruption-Criminal-Exploitation-Natural-Resources-2017.pdf; Christian Nellemann et al., The Rise of Environemntal Crime: A Growing Threat To Natural Resoruces, Peace, Development and Security, UNEP-INTERPOL Rapid response Assessment, 2016, United Nations Environment Program and Rapid Response Norwegian Center for Global Analysis, http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7662/-The_rise_of_environmental_crime_A_growing_threat_to_natural_resources_peace%2C_development_and_security-2016environmental_crimes.pdf.pdf?sequence=3&

تكمن المشكلة الرئيسية التي تواجه المرء عند محاولة تعريف الإرهاب في عدم وجود تعريف وحيد مقبول عالمياً. ويعود ذلك الى سبب من شقين. أولاً، تعريف الإرهاب غير قابل للفصل عن (عدم) شرعيته، ما يعني أن تصنيف جماعة ما على أنها "إرهابية" أو "غير إرهابية" يتوقف إلى حد كبير على موقف صاحب التعريف إزاء الأهداف السياسية والهوية السياسية لمرتكب الاعمال الإرهابية (التعبير المعروف "الإرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر" هو تعبير يُقتبس كثيراً كما هو صحيح أيضاً). ثانياً، الإرهاب ظاهرة متعددة الأوجه يمكن استخدامها من قِبَل جماعات مختلفة، وتنشأ عن دوافع مختلفة وتعتمد على أساليب مختلفة –وبالتالي تظهر تنوعاً يجعل من الصعب الوصول إلى تعريف غير مُلتبس[٤].

بناءً على ذلك، هناك اليوم مئات التعريفات للإرهاب، إذ أن كل دولة وهيئة إقليمية ومنظمة دولية قد قدمت تعريفها الخاص. في الدراسة الحالية، التي نشير فيها إلى النظام القانوني للأمم المتحدة، يبدو من الملائم والمناسب الاشارة إلى تعريف الإرهاب الذي اعتمدته الأمم المتحدة.

لقد بدأت الأمم المتحدة مناقشاتها حول الإرهاب بعد هجوم ميونخ عام ١٩٧٢. في نفس ذلك العام، أصدرت الجمعية العمومية للأمم المتحدة القرار ٣٠٣٤ الذي أنشأ لجنة خاصة حول الإرهاب الدولي. غير أن جلسات اللجنة انتهت دون تَبَني أي قرار ولم تتوصل الجمعية العمومية إلى تعريف حتى العام ١٩٩٦. وبعد ذلك، في عام ٢٠٠٤، حذي مجلس الأمن حذوها وقام بتعريف الأعمال الإرهابية على الشكل الآتي:

الأعمال الإجرامية، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضد المدنيين بقصد القتل أو إلحاق إصابات جسمانية خطيرة، أو أخذ الرهائن، بغرض إشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور أو جماعة من الأشخاص أو أشخاص معينين، أو لتخويف جماعة من السكان، أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو عدم القيام به، والتي تشكِّل جرائم في نطاق الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ووفقا للتعريف الوارد فيها، لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف تبريرها بأي اعتبارات ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل[٥].

بعبارات أخرى، ووفقاً لمجلس الأمن الدولي، يمكن فهم "الإرهاب" على أنه "استخدام للعنف ضد المدنيين بقصد تخويف جماعة مستهدفة من السكان، وإشاعة حالة من الرعب بين عامة الجمهور، أو إرغام حكومة مُستهدفة على القيام أو عدم القيام بعمل مُعيّن يحقق أهداف المرتكبين (سواء كانت ذات طابع سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو عنصري أو عرقي أو ديني أو أي طابع آخر من هذا القبيل)." وبالتالي، فإن "الإرهابي" هو الذي يلجأ إلى العنف ضد المدنيين بغرض اشاعة الرعب والتخويف وإرغام كيان سياسي (حكومة دولة ما) للقيام بأعمال تخدم الأهداف المرجوة للإرهابي.

الموارد الطبيعية كمصدر جذّاب للتمويل بالنسبة للجماعات الارهابية

مع تصاعد العمليات الإرهابية خلال العقود الأخيرة[٦]، تسعى الجماعات الارهابية باستمرار إلى إيجاد طرق جديدة لتمويل أنشطتهم. وفي هذا السياق، بدأت تنخرط بصورة متزايدة في استغلال الموارد الطبيعية. وقد لوحظ هذا الانخراط في استغلال الموارد الطبيعية على مستويات مختلفة: في أنشطة استخراج النفط والتعدين وفي توريد السلع والخدمات الهادفة إلى استخراج النفط والاتجار به (مثل مصافي تكرير النفط المحلية الصنع)، وأنشطة النقل والتجارة والتهريب، وفي تكرير وبيع المنتجات النهائية[٧].

4. Alex P. Schmid, *The Routledge Handbook of Terrorism Research* (Abindgon: Routledge, 2011), p.43

٥. قرار مجلس الأمن الدولي 1566 (2004) https://www.un.org/ruleoflaw/files/n0454282.pdf

٦. وفقا لقاعدة بيانات الإرهاب العالمي، بلغ عدد الحوادث الارهابية 651 في عام 1970 و4.533 في عام 1992 و10.900 في عام 2017. البيانات متوفرة على: https://www.start.umd.edu/gtd/features/GTD-Data-Rivers.aspx; https://www.start.umd.edu/pubs/START_GTD_Over-view2017_July2018.pdf

7.*Terrorism, Corruption and the Criminal Exploitation of Natural Resources*, OECD, October 2017, p.4, http://www.oecd.org/corruption/Terrorism-Corruption-Criminal-Exploitation-Natural-Resources-2017.pdf

يعود السبب الرئيسي لهذه النزعة المتنامية لاستغلال الموارد الطبيعية إلى أن الجماعات الارهابية تعتبر الاستخراج والتهريب والاتجار بالموارد الطبيعية مصدراً متميزاً للدخل من حيث المخاطر النسبية والأرباح، ولا سيما عند مقارنته بالبدائل المستخدمة بصورة عامة[٨]. وهذه البدائل هي: الاعتماد على الثروة الشخصية لمؤسس المجموعة أو الأعضاء والتبرعات الخارجية من أفراد/كيانات أثرياء والأنشطة غير المشروعة. وستتم الآن مناقشة هذه المصادر بمزيد من التفصيل لإلقاء الضوء على التحديات المتأصلة في كل واحدة منها.

يتمثل مصدر الدخل المحتمل والفوري للمجموعة الإرهابية في الثروة الشخصية لقادتها و/أو أعضائها، لا سيما المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحملون معهم مُدخراتهم عند مغادرة بلد إقامتهم للانضمام إلى المنظمة الإرهابية. غير أن هذا المصدر التمويلي ينطوي على ثلاثة مشاكل رئيسية. أولاً، الثروة الشخصية هي عادة مورد محدود وإلى حدّ ما مُتقلّب وتعتمد على قدرة الفرد على إدارة رأسماله بكفاءة. لذلك، لا يمكن على الاطلاق استبعاد احتمال استنزافه وخسارته مع مرور الزمن. ثانياً، من الممكن أن تتعرض الموارد المالية لشخص مُشتبه بتورطه في أنشطة غير مشروعة للتجميد أو المصادرة. ثالثاً، إذا اصبحت المجموعة أكبر حجماً ونمت عملياتها من حيث التطور والنطاق، سوف تتراجع أهمية الثروة الشخصية لأن التكاليف التي ستتحملها المجموعة سترتفع حتماً. على سبيل المثال، بعد انتقال تنظيم القاعدة إلى أفغانستان عام ١٩٩٦، أصبحت ثروة بن لادن الشخصية غير كافية لتغطية النفقات المتزايدة لجذب المجندين الجدد وتخطيط الهجمات الأكثر تعقيداً ودفع المال لطالبان لقاء استضافتهم واضطرت المجموعة الى اللجوء إلى التبرعات الخارجية[٩].

غير أن الاعتماد على التبرعات الخارجية لا يخلو هو أيضا من المشاكل. في الواقع، ومنذ أحداث ١١ سبتمبر، اعتمد المجتمع الدولي على آليات أكثر صرامة لمراقبة التحويلات المالية الدولية. خضعت هذه التحويلات لمزيد من التدقيق مع فرض ضوابط أكثر عمقا على هويات المرسلين والمستفيدين من هذه التحويلات لضمان عدم اختباء أي شخص له روابط بالإرهاب وراء هذه التحويلات. وتمّ تكليف البنوك الدولية والمؤسسات المالية بكشف المعاملات المشبوهة التي قد تعود لعناصر إرهابية والإبلاغ عنها. وقد أدرجت مكافحة تمويل الإرهاب بين أولويات فريق العمل المالي (FATF)، الهيئة الحكومية الدولية المكلفة الحفاظ على سلامة النظام المالي الدولي. في هذا السياق، حتى لو تمكن الإرهابيون – وفي الواقع هم يفعلون ذلك – من استخدام أنظمة غير رسمية لتحويل الأموال مثل "الحوالة"، لكنه أصبح من الأصعب عليهم الاعتماد على التبرعات الدولية كمصدر ثابت للدخل. في الواقع، أفادت التقارير أن الدعم المالي للقاعدة بعد عام ٢٠٠١ انخفض كثيراً نتيجة التدابير المتخذة ضد التمويل الدولي للإرهاب[١٠].

أخيراً، تشكل الأنشطة غير المشروعة كالابتزاز الضريبي والخطف والفدية والنهب مصدراً محتملاً آخر للدخل بالنسبة للإرهابيين. لكن، إذا كان الانخراط في الأنشطة الإرهابية قادراً على إزالة بعض نقاط الضعف الملاحظة في موارد التمويل الواردة أعلاه، لكنه قد يشكل استراتيجية مُكلفة بسبب الردود التي يُثيرها. بصورة أكثر تحديداً، يتمثل الخطر الرئيسي الذي تواجهه مجموعة منخرطة في أعمال غير مشروعة في أن السكان المحليين، الذين يشعرون بالاستغلال والفقر و/أو التعرض للخطر بسبب المشاريع الإجرامية للمجموعة، يختارون المقاومة ضد المجموعة -أما بشكل سلبي (مثل المقاطعة) أو بالمواجهة (مثل التمرد). علاوة على ذلك، تتعرض المجموعة الإرهابية المنخرطة في أنشطة إجرامية إلى امكانية القيام بعمل عسكري ضدها من قبل حكومة البلاد أو حكومات أجنبية (خاصة إذا

8. Eben Kaplan, "Tracking Down Terrorist Financing", Council on Foreing Relations, 4th April 2006, https://www.cfr.org/backgrounder/tracking-down-terrorist-financing; Peter R. Neumann, "Don't Follow the Money: The Problem With the War on Terrorist Financing", Foreign Affairs, July/August 2017 Issue, https://www.foreignaffairs.com/articles/2017-06-13/dont-follow-money
9. Lawrence Wright, Le altissime torri. *Come al-Qaeda giunse all'11 Settembre* (Milano: Adelphi, 2007), p.184
10. Angela Rabasa, *Beyond Al Qaeda. The Global Jihadist Movement* (Santa Monica: RAND Corporation, 2006), pp.56-59

طال العنف الإرهابي مواطنين أجانب). من الأمثلة الملائمة على ذلك القاعدة في العراق في أوائل القرن الحادي والعشرين، حين اختار التنظيم جمع الايرادات عبر القيام بسلسلة من الأنشطة الإجرامية في محافظة الأنبار وساهم ذلك في إثارة نفور وخسارة دعم بعض السكان المحليين السُنة، الذين وقفوا عسكرياً ضد المجموعة فيما سُمّي الصحوة[11].

في مواجهة التحديات الكامنة في الاعتماد على الثروات الشخصية والتبرعات الخارجية وكافة الأنشطة غير المشروعة، يمكن للجماعات الإرهابية أن تجد أنه من المناسب الاعتماد على استغلال الموارد الطبيعية كأسلوب بديل لتوليد الدخل. في الواقع، من المعترف به أن مصدر التمويل هذا يتمتع بمزايا كثيرة. أولاً، وخلافاً للثروات الشخصية، تميل عادة قيمة العديد من الموارد الطبيعية (مثل الأحجار الكريمة) لأن تكون ثابتة مع مرور الزمن كما أن العلاقة بين توسع المجموعة ووصول المجموعة إلى الموارد الطبيعية هي علاقة إيجابية: كلما نمت المجموعة من حيث الحجم والتطور، كلما ارتفع فرضها لبسط سيطرتها على الأرض واستغلال الموارد الطبيعية. ثانياً، خلافاً لمبالغ المال الكبيرة القادمة من متبرعين خارجيين، تتمتع الموارد الطبيعية بميزة إخفائها بسهولة أكثر (مثل لفها في أكياس بلاستيكية) ونقلها مباشرة من يد وسيط إلى يد آخر، أما محلياً أو عبر الحدود الدولية، دون الحاجة للاعتماد على أنظمة نقل رسمية. أخيراً، وخلافاً للأنشطة الإجرامية، يمكن أن تستخدم جماعة إرهابية استغلال الموارد الطبيعية للحصول على القبول (إن لم يكن الدعم الكامل) بين السكان المحليين. ويبقى هذا صحيحاً ما دامت المجموعة تُشارك السكان المحليين في استغلال الموارد الطبيعية، مما يخلق فرص عمل جديدة ويُولّد مصادر دخل جديدة ويسهم في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأسر.

على الرغم من أن استغلال الموارد الطبيعية قد يقدم مزايا إلى الجماعة الإرهابية، لكنه ينطوي أيضاً على بعض التحديات. أولاً، تستطيع الجماعة الإرهابية استغلال الموارد الطبيعية فقط إذا تمكنت من فرض قدر من السيطرة على أرض ما والمحافظة على هذه السيطرة طوال مدة مقبولة وإنشاء وتشغيل بنى تحتية مادية للقيام بأنشطة الاستغلال (مثل منصات حفر آبار النفط). لكن تحقيق ذلك يُرغم الجماعة الإرهابية على اكتساب حضور جسدي يجعل منها هدفاً سهلاً للقوات البرية والجوية لأعدائها، وهذا بالتالي يجعلها أكثر تعرضاً لتهديدات وجودية. ثانياً، عندما تسيطر جماعة إرهابية في بادئ الأمر على مساحة معينة من الأرض، فمن الأرجح أن تفتقر الى الخبرة الضرورية لاستغلال الموارد الطبيعية المفترض وجودها في المناطق المحتلة بصورة منتجة. للتعويض عن هذا النقص في المهارات، من المحتمل أن تلجأ إلى الآخرين (مثل العمال والمهندسين والتجار المحليين) لأجل استخراج الموارد الطبيعية ونقلها وبيعها. لكن بهذه الطريقة تجعل الجماعة الإرهابية نفسها معتمدة على هؤلاء المحترفين الذين تحتاج إلى خبرتهم، وبالتالي تتكبد تكاليف كبيرة لعدم قدرتها على الاعتماد على الذات. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن الموارد الطبيعية في عدة سياقات لا تكون هِبة لا حدود لها بل موارد محدودة يمكن استنفاذها مع مرور الزمن إلى حين زوالها. يزداد هذا الاحتمال بنوع خاص عندما يتم استغلال الموارد الطبيعية بطريقة غير حكيمة وغير كفؤة، وهذه هي الحال في أحيان كثيرة مع الجماعات الإرهابية التي تفتقر إلى الخبرة وتتطلع إلى جمع المال بأسرع وقت وبأكبر كميات ممكنة. لذلك، تشكل الموارد الطبيعية تحدياً لكونها ليست دائماً مصدر تمويل دائم وموثوق.

مع ذلك، وحتى لو كان استغلال الموارد الطبيعية بعيدًا عن أن يكون خاليا من المشاكل، يبدو في معظم الأحيان أن الجماعات الإرهابية تقدر مزايا هذا المصدر التمويلي أكثر مما تخشى مساوئه: فخلال العقود القليلة الماضية، استغلت الجماعات الإرهابية بصورة متزايدة الموارد الطبيعية (لاسيما تلك التي يسهل نقلها وإخفائها وتلك التي تقع بعيداً عن أعين الحكومة المركزية) للحصول على الإيرادات اللازمة لتجنيد وتدريب الأعضاء، وشراء الأسلحة، واستئجار الملاذ الآمن، وتنفيذ الهجمات وشراء الدعم الشعبي. تجدر الإشارة إلى أن أنشطة استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الإرهابية

11. Brian Fishman, "After Zarqawi: the Dilemmas and Future of Al Qaeda in Iraq", *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 4, 2006: 19-32

غالباً ما يتم تنفيذها بالتعاون مع منظمات إجرامية (ربما تكون أكثر خبرة) مما يؤدي إلى خلق وضع مُعقد يعزز فيه الإرهاب والجريمة بعضهما البعض كما تصبح الحدود بين الاثنين أقل وضوحاً[١٢].

تأكيداً على الملاحظات السابقة التي تظهر انخراط الجماعات الإرهابية إلى حد كبير في استغلال الموارد الطبيعية، يمكن التذكير ببعض الحالات المُعيّنة في مطلع التسعينات من القرن الماضي، حيث يُزعم أن القاعدة كانت تستغل الألماس في السودان وليبيريا وبوركينا فاسو والكونغو، وبعد عام ١٩٩٦، بدأت الاتجار غير المشروع بالخشخاش/الأفيون في أفغانستان[١٣]. وبدأ الطالبان، منذ وصولهم إلى السلطة في أواسط التسعينات من القرن الماضي، باستغلال الخشخاش والعقيق واللازورد والياقوت والذهب والتلك في أفغانستان[١٤].

في القسم التالي، سوف تركز الدراسة على تنظيم داعش الارهابي والمجموعات المرتبطة بالقاعدة، التي جعلتها أنشطتها المكثفة في استغلال الموارد الطبيعية في سوريا والعراق اللذين مزقتهما الحرب، دراسات حالة مفيدة.

استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل المجموعات الجهادية في العراق وسوريا

منذ بدء الربيع العربي وانتشاره في الشرق الأوسط في مطلع ٢٠١١، أغرقت الحروب الأهلية وفراغ السلطة والمظالم المذهبية بلداناً مثل سوريا والعراق في الفوضى. استغلت المجموعات الجهادية الإرهابية الوضع وانضمت إلى حركات التمرد المحلية وتمكنت أحياناً كثيرة من بسط سيطرتها على الأراضي. وتمكنت من خلال احتلال الأراضي من تطبيق نموذج اقتصادي للتمويل الذاتي حيث كانت تجمع الأموال ليس عبر الوسائل التقليدية فحسب (كما رأينا سابقاً، فهي تسبب مشاكل في معظم الأحيان) بل أيضاً عبر الاستغلال المباشر للموارد الطبيعية الوفيرة في الأراضي التي احتلتها.

من بين المجموعات التي تبعت هذا النمط من العمل، نذكر جبهة النصرة. جبهة النصرة، بقيادة محمد الجولاني، هي منظمة جهادية بدأت نشاطها كذراع لتنظيم القاعدة في سوريا لكنها أكدت فيما بعد استقلاليتها وأعادت تسمية نفسها جبهة فتح الشام عام ٢٠١٦ وهيئة تحرير الشام عام ٢٠١٧. بين ٢٠١٢ و٢٠١٤، احتلت جبهة النصرة الأراضي في شرق وشمال شرق سوريا وبذلك أصبحت تسيطر على حصة كبيرة من آبار النفط واحتياطي الغاز في سوريا، وعلى مخازن الحبوب وحقول القطن[١٥]. شاركت جبهة النصرة مع المجموعات الجهادية الحليفة لها، مثل أحرار الشام، والقبائل والعائلات المحلية، مثل شعيطات والشُّهيل من قبيلة عقيدات، في استغلال الموارد الوافرة من النفط والغاز في محافظات الرقة ودير الزور والحسكة[١٦].

من الموارد المهمة التي استولت عليها جبهة النصرة حقل غاز كونوكو وحقل العُمر النفطي ومحطة تكرير الغاز بالقرب من مدينة شدادي التي تمكنت جبهة النصرة بفضل استغلالها من جمع العائدات الضرورية لشراء

12. Open Briefing of the Counter-Terrorism Committee on "The nexus between international terrorism and transnational organized crime", United Nations Headquarters, New York, Monday, 8th October 2018, https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2018/11/Chairs-summary.pdf
13. *For a Few Dollars More. How Al Qaeda moved into the Diamond Trade*, Global Witness, April 2003, https://www.globalwitness.org/sites/default/files/import/Few%20Dollars%20More%200-50.pdf
14. A. Rashid, *Taliban* (London: I.B. Tauris & Co Ltd, 2011), Chapter 9
15. Mohammad Ballout, "Who controls Syria's oil?", Al Monitor, 6 July 2014, https://www.*al-monitor*.com/pulse/security/2014/07/syria-conflict-control-oil-fields-ambiguity.html; Liz Sly, "In Syria, some brace for the next war", *The Washigton Post*, 10 April, 2013, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-syria-some-brace-for-the-next-war/2013/04/09/284fa018-a11d-11e2-82bc-511538ae90a4_story.html?utm_term=.35dc515b414b
16. Charles Lister, "Profiling Jabhat al-Nusra", Analysis Paper No.24, Brookings Institution, July 2016, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/iwr_20160728_profiling_nusra.pdf; Ben Hubbard, "Islamist Rebels create Dilemma on Syria Policy", *The New York Times*, 27 April 2013, https://www.nytimes.com/2013/04/28/world/middleeast/islamist-rebels-gains-in-syria-create-dilemma-for-us.html

الأسلحة ودفع أجور مقاتليها وتقديم الخدمات للسكان المحليين[١٧]. وبنوع خاص، نجحت جبهة النصرة في استخدام الموارد الطبيعية للأراضي المحتلة كمصدر ايرادات بثلاث طرق: أولا، توصلت إلى مجموعة من الاتفاقات مع النظام السوري حيث تبيعه جبهة النصرة النفط[١٨]. ثانياً، كانت تنقل براميل النفط إلى تركيا بالاعتماد على شبكات التهريب القائمة من قبل التي تعمل تاريخياً في السوق السوداء بالتواطؤ مع النظام السوري[١٩]. وكانت تبيع النفط الخام إلى التجار المحليين الذين يستخدمون مصافي النفط المحلية الصنع لإنتاج البترول من الدرجة الدنيا وزيت الديزل وكاز الطهي[٢٠].

بعد الاستفادة في بادئ الأمر من استغلال الموارد الطبيعية، أدت خسارة الأراضي في شرق وشمال شرق سوريا لصالح تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ إلى خسارة عائدات حيوية لجبهة النصرة. مع ذلك، ظلت المجموعة تسيطر على بعض حقول النفط في محافظة إدلب (حيث احتلت هيئة تحرير الشام في مطلع ٢٠١٩ أجزاء كبيرة من هذه المحافظة). هنا، تمكنت من جمع عائدات عن طريق بيع النفط الخام إلى محطات تكرير النفط التي تدار بصور مستقلة أو عبر تهريبه مباشرة عبر الحدود التركية.

غير أن تنظيم داعش الارهابي هو الذي ظهر كمثال أبرز للجماعة الإرهابية التي تستغل الموارد الطبيعية. في الواقع، بعد احتلال رقع كبيرة من شرق سوريا وغرب العراق وإعلان خلافته، بسط التنظيم سيطرته بسرعة على حقول النفط المحلية. ففي العراق، سيطر على عدة حقول للنفط، بينها حقول عجيل (صلاح الدين) وقَيّارة (نينوى) وحمرين (صلاح الدين). وهناك، كانت أنشطة الانتاج تنفذ من قبل محترفين وشركات محلية يعملون في هذا المجال وقد وظفهم تنظيم داعش من خلال مزيج من الفوائد المالية والتهديدات الجسدية ووُضعوا تحت إشراف عنصر معروف بولائه لتنظيم داعش.

كان جزء من النفط المُنتج يُستخدم للاستهلاك الداخلي للمجموعة وللبيع في السوق المحلية (حيث كانت المجموعة تتمتع باحتكار قوي سمح لها بتحديد الأسعار) وكان جزء آخر يُنقل إلى خارج الأراضي تحت سيطرة تنظيم داعش الارهابي : النفط المنتج في قياره يُنقل إلى الموصل ثم إلى سِنجار وأخيراً إلى تركيا، ومن عجيل وحمرين يُنقل إلى طوز خورماتو والبو نجم وكركوك، ومن هناك إلى السليمانية، وأخيراً، كان يُباع للمهربين الإيرانيين.

من أجل تنفيذ عمليات النقل هذه، اعتمد تنظيم داعش الارهابي على تعاون شبكات تهريب من القبائل والعشائر السنّية المحلية المنخرطة في التهريب عبر الحدود واقتصاد السوق السوداء التي تعمل في هذا المجال منذ عقود (خاصة بعد حرب الخليج الأولى للتحايل على العقوبات الدولية). علاوة على ذلك، لعب التجار الأكراد أيضاً دوراً في ذلك حيث كانوا يشترون النفط من تنظيم داعش بنصف السعر الدولي وينقلونه عبر نقاط التفتيش في كركوك ومخمور ودكوك وطوز خورماتو بعد دفع الرشاوى إلى المسؤولين الفاسدين، ثم يبيعونه أخيراً بسعر السوق إلى التجار الإيرانيين والأتراك[٢١].

17. “Operatives from the Al-Nusra Front, Al-Qaeda’s branch in Syria, together with other rebel organizations, have taken over the large oil field in Deir ez-Zor, after taking over essential government infrastructures in northern and eastern Syria”, The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, 3 December 2013, https://www.terrorism-info.org.il/en/20599/
18. Julian Borger, “Jihadists’ control of Syrian oilfields signals a decisive moment in conflict”, The Guardian, 19 May 2013, https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/jihadists-control-syrian-oilfields
19. “Operatives from the Al-Nusra Front, Al-Qaeda’s branch in Syria, together with other rebel organizations, have taken over the large oil field in Deir ez-Zor, after taking over essential government infrastructures in northern and eastern Syria”, The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, 3 December 2013, https://www.terrorism-info.org.il/en/20599/
20. Richard Spencer, “Al-Qaeda’s Syrian wing takes over the oilfields once belonging to Assad”, The Telegraph, 18 May 2013, https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10065802/Al-Qaedas-Syrian-wing-takes-over-the-oilfields-once-belonging-to-Assad.html
21. Fazel Hawrami, Shalaw Mohammad, Luke Harding, “Inside Islamic State’s oil empire: how captured oilfields fuel Isis insurgency”, *The Guardian*, 19 November 2014, https://www.theguardian.com/world/2014/nov/19/-sp-islamic-state-oil-empire-iraq-isis.

في سوريا، سيطر تنظيم داعش الارهابي على العديد من حقول النفط المتواجدة بمعظمها في منطقة دير الزور والرقة والحسكة. شملت هذه حقول العُمَر (أكبر حقل نفطي سوري) والتَنَك والجفرة. وكما في العراق، جنّد تنظيم داعش الارهابي محترفين محليين وشركات محلية لتنفيذ أنشطة استخراج النفط. بعدها، كان النفط يباع بسعر أدنى من سعر السوق إلى تجار مستقلين كانوا يجمعونه مباشرة بالشاحنات من الحقول التي يديرها تنظيم داعش الارهابي ويدفعون ثمنه في معظم الأحيان نقداً أو لقاء منتجات بترولية. بعد الشراء، كان أمام هؤلاء التجار المحليين مزيد من الخيارات: بيع النفط الخام محلياً لمصافي تكرير من صنع محلي ومن ثم العودة إلى حقل النفط الذي يديره تنظيم داعش الارهابي لشراء مزيد من النفط الخام، أو بيعه مباشرة إلى أسواق النفط المحلية أو محطات التعبئة المحلية التي يسيطر عليها تنظيم داعش الارهابي ، أو بيعه إلى مهربين محليين من ذوي الخبرة الذين يعمدون إلى نقل النفط عبر الحدود مع تركيا والأردن، أو في مناطق يسيطر عليها النظام السوري[٢٢]. بهذه الطريقة، أصبح النفط مصدر ايرادات أساسي للمجموعة: تذكر التقارير أن عائدات النفط بلغت عند ذروتها عام ٢٠١٥، ما بين ٤٣٥ و٥٥٠ مليون دولار أميركي[٢٣].

غير أن النفط لم يكن المورد الطبيعي الوحيد الذي نجح تنظيم داعش الارهابي في استغلاله لتلبية احتياجاته المالية. كان الغاز الطبيعي مصدراً آخراً للعائدات بالنسبة للتنظيم، إذ تمكن من السيطرة (علاوة على مناطق أخرى) على حقل غاز عكّاس في محافظة الأنبار وعلى مرافق الغاز في تويتان جنوب غرب الرقة. لكن استخراج الغاز الطبيعي ونقله يتطلب من الخبرات أكثر مما يتطلب استخراج النفط ونقله، لذلك وقّع تنظيم داعش الارهابي اتفاقات خاصة مع النظام السوري والشركات المحلية لتقديم الموظفين الضروريين والمعدات للتنظيم وتقاسم إنتاج الغاز معه. كذلك كان ممكناً استخدام الغاز لإنتاج الكهرباء التي يجرى تقاسمها بين النظام والتنظيم. أفادت التقارير أن مثل هذا الاستغلال المشترك لوحظ في مرافق الغاز في تويتان[٢٤].

تشمل المواد الطبيعية الأخرى التي نجح التنظيم في استغلالها المعادن كالفوسفات والكبريت والملح. في العراق، استولى تنظيم داعش الارهابي على منجم فوسفات عكاشات في محافظة الأنبار وعلى مصنع القائم القريب وعلى معامل استخراج الكبريت التي تشغلها الشركة العامة لكبريت المِشراق في محافظة نينوى. أما في سوريا، فقد استولى على منجم الكبريت في تدمر ومنجم الكبريت في خنيفس ومنجم الملح في التباني في محافظة دير الزور. علاوة على ذلك، استغل تنظيم داعش الارهابي موارد الإسمنت باحتلال معامل الإسمنت في الجلابية في محافظة حلب ومعمل جوريس في الرقة ومعامل الاسمنت في الفلوجة والقائم وقُبيسة في العراق. ولعبت الموارد الزراعية أيضاً، مثل الأراضي الخصبة وحقول القطن، دوراً هاماً: سيطر التنظيم على محافظتي نينوى وصلاح الدين الأكثر خصوبة في العراق، اللتين تساهمان بنسبة ٤٠٪ من انتاج العراق السنوي من القمح. في الوقت نفسه، تمكن من السيطرة على حقول القطن في الرقة ودير الزور والحسكة حيث كان القطن يباع إلى التجار الأتراك[٢٥]. وبسط تنظيم داعش الارهابي سيطرته على سدود المياه الهامة بما في ذلك سدود طبقة في سوريا والموصل والرمادي والفلوجة في العراق. مكّن ذلك التنظيم من

22. Benoit Faucon, Margaret Coker, "The Rise and Deadly Fall of Islamic State's Oil Tycoon", *The Wall Street Journal*,
23. Stefan Heisser, Peter R. Neumann, John Holland-McCowan, Rajan Basra, "Caliphate In Decline: An Estimate Of Islamic State's Financial Fortunes", ICSR Report, 2017, https://icsr.info/wp- content/uploads /2017/02/ICSR-Report-Caliphate-in-Decline-An-Estimate-of-Islamic-State's-Financial-Fortunes.pdf;
24. Laurence Bindner, Gabriel Poirot, "ISIS Financing 2015", Center for the Analysis of Terrorism, May 2016, https://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/ISIS-Financing-2015-Report.pdf
25. Financing of the Terrorist Organization Islamic Sate in Iraq and the Levant (ISIS), Financial Action Task Force (FATF), February 2015, www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/financing-of-terrorist-organisation-isil.html; Lurence Bindner, Gabriel Poirot, "ISIS Financing 2015", Center for the Analysis of Terrorism, May 2016, https://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/ISIS-Financing-2015-Report.pdf; Maggie Fick, "Special Report: Islamic State uses grain to tighten grip in Iraq", Reuters, 30 September 2014, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-wheat/special-report-islamic-state-uses-grain-to-tighten-grip-in-iraq-idUSKCN0HP12J20140930

فرض ضريبة على المياه قيمتها حوالي ١,٢٥ دولار أميركي على كل أسرة في الشهر[٢٦]. لكن تجدر الإشارة الى أن قيمة المياه بالنسبة لتنظيم داعش الارهابي لم تكن مالية بقدر ما كانت استراتيجية وتكتيكية. في الواقع، وظّف تنظيم داعش الارهابي سيطرته على السدود الرئيسية لجعل الماء "سلاحاً" يستخدمه لكسب الدعم الشعبي وقطع التموين عن الخصوم وإغراق الأراضي التي يسيطر عليها أعداؤه[٢٧].

وفقاً للتقارير، في عام ٢٠١٥ (عندما كانت سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الأراضي في أوجها) حصل التنظيم على٢٥٪ من عائداته من النفط و١٤٪ من الغاز الطبيعي و١٠٪ من الفوسفات و٧٪ من القمح والشعير والقطن و٤٪ من الاسمنت[٢٨]. وهكذا كانت الموارد الطبيعية واحدة من أهم مصادر العائدات لتنظيم داعش الارهابي ، وبالتالي أتاحت له إدارة آليته الدعائية غير المسبوقة والاستمرار في إدارة دولته بحكم الأمر الواقع ودفع أجور عناصره وتمويل أنشطته العسكرية.

أخيراً، بالإضافة الى جبهة النصرة وتنظيم داعش الارهابي ، سعت أيضاً مجموعات جهادية محلية أخرى أصغر حجماً إلى استغلال الموارد الطبيعية في سوريا التي مزقتها الحرب. كان هذا صحيحاً بنوع خاص قبل أن يمارس تنظيم داعش الارهابي سيطرته على شرق سوريا عام ٢٠١٤. تشمل الأمثلة عن تلك المجموعات حركة أحرار الشام التي انخرطت آنذاك في استغلال موارد النفط في دير الزور وفي المنطقة جنوب الحسكة. كما أن ائتلافاً يضم أحرار الشام ولواء جعفر الطيار وابن المقيم وأهل العصر سيطر جزئياً على حقل النفط في التنك، وسيطرت مجموعة جيش أهل السنة والجماعة على محطة الضخ T2[٢٩].

الإطار القانوني المطبق بموجب القانون الدولي

بعد أن أظهرنا أن الجماعات الإرهابية استفادت من استغلال الموارد الطبيعية لأغراض مالية، وبعد أن تحققنا من هذه النزعة عبر دراسات حالة للمجموعات الجهادية الإرهابية الناشطة في سوريا والعراق، تتابع هذه الدراسة لتقديم ردود المجتمع الدولي. في هذا الصدد، من المهم التأكيد على تطبيق مضمون هذه الردود على مستويات مختلفة: من قِبَل بلدان مُنفردة، من قِبَل هيئات إقليمية، ومن قِبَل المجتمع الدولي ككل في سياق الأمم المتحدة.

على الصعيد الوطني، كانت الردود الأكثر صلة بالموضوع (لأنها كانت الأكثر تأثيراً وتحقيقا للنتائج) هي تلك التي وضعتها الولايات المتحدة من خلال مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC). يعتمد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بالتحديد على عقوبات مستهدفة تفرض تجميد الأصول وتضع حظراً تجارياً على سلع مُعينة وتمنع المعاملات المالية. تُفرض هذه العقوبات على الكيانات التي أدرجها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في قائمة الإرهابيين العالميين المصنفين تصنيفاً خاصاً لأنهم ارتكبوا هجمات إرهابية، أو يشكلون خطر ارتكاب هجمات إرهابية، أو يقدمون الدعم لجماعات ارهابية مُعيّنة[٣٠]. على الصعيد الإقليمي، يتّبع الاتحاد الأوروبي مقاربة مماثلة لتلك التي تبنتها الأمم المتحدة. وهو يقوم بصورة منتظمة بتحديث قائمة الكيانات المتهمة بالإرهاب ويفرض مجموعة من العقوبات المالية ضدهم تهدف إلى الحد من قدرتهم على جمع الأموال بفضل تدابير مثل الحظر على الصادرات/الواردات، وضع قيود على التجارة وتجميد الأرصدة والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى[٣١].

26. Lurence Bindner, Gabriel Poirot, “ISIS Financing 2015”, Center for the Analysis of Terrorism, May 2016, https://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/ISIS-Financing-2015-Report.pdf
27. Marcus DuBois King, “The Weaponization of Water in Syria and Iraq”, *The Washington Quarterly*, Winter 2016, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/0163660X.2015.1125835?scroll=top&needAccess=true; Tobias Von Lossow, “The Rebirth of Water as a Weapon: IS in Syria and Iraq”, *Italian Journal of International Affairs*, Vol.51, No.3, 2016, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/03932729.2016.1213063?src=recsys
28. Jean-Charles Brisard, Damien Martinez, “Islamic State:The Economy-Based Terrorist Funding”, *Reuters*, October 2014, http://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/White-Paper-IS-Funding_Final.pdf
29. Mohammad Ballout, “Who controls Syria’s oil?”, *Al Monitor*, 6 July 2014, https://www.al-monitor.com/pulse/security/2014/07/syria-conflict-control-oil-fields-ambiguity.html
30. https://www.treasury.gov/resource-center/terrorist-illicit-finance/Pages/default.aspx
31. https://ec.europa.eu/fpi/what-we-do/sanctions_en; https://sanctionsmap.eu/#/main

على الرغم من الاعتراف بقيمة ومساهمة الردود الوطنية والإقليمية، ستركز هذه الدراسة انتباهها على تلك الردود التي تبناها المجتمع الدولي ضمن إطار العمل القانوني للأمم المتحدة. يستنير قرار حصر نطاق الدراسة في هذه الردود بحقيقة أن ردود الأمم المتحدة لها أهمية خاصة لمجموعة من الأسباب. أولاً، الردود القانونية للأمم المتحدة لها قيمة فريدة بقدر ما تُعبّر عن موقف دول المجتمع الدولي بأسره إزاء تهديد أمني بات يتحوّل أكثر فأكثر إلى تهديد دولي في طبيعته ونطاقه وعواقبه. علاوة على ذلك، تتسم الإجراءات القانونية التي تبنتها الأمم المتحدة في مكافحة تمويل الإرهاب بأهمية خاصة من حيث تأثيرها (واستمرار تأثيرها) بشكل كبير على الردود الموضوعة على الصعيدين الوطني والإقليمي. أخيراً، تتسم الردود التي قدمتها الأمم المتحدة بأهمية خاصة لأن مجلس الأمن الدولي أصبح بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ "نقطة محورية للمناقشات ومنتدى لتبني تدابير ضد الإرهاب"[٣٢].

إن الأساس القانوني لعقوبات الأمم المتحدة موجود في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي تحتوي مادتيه ٣٩ و٤١ على الأحكام الأساسية لتطبيق العقوبات. تنص المادة ٣٩ على أن مجلس الأمن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، في حين تدرج المادة ٤١ ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته. وهذه التدابير يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية. بالاعتماد على هذا الإطار القانوني، عندما يحدّد مجلس الأمن وقوع تهديد للسلم أو إخلال به، يمكنه السماح بتطبيق العقوبات وتحديد الأهداف التي ستفرض عليها والتدابير (الدبلوماسية، الاقتصادية، المالية...) التي ستطبق، والأهداف التي ستتم متابعتها وشروط رفعها والإطار الزمني لفرض تطبيقها[٣٣].

غير أن الفصل السابع لا يقدم إطار عمل تفصيلي للتطبيق الفعلي للعقوبات. على مر السنين، مهّد هذا الأمر الطريق لابتكارات كما حصل بعد حرب الخليج الأولى عندما أدخل مجلس الأمن العقوبات المستهدفة الأولى. هذه العقوبات تُفرض على أفراد، مؤسسات، شركات أعمال، جماعات ارهابية، حكومات أو مسؤولين حكوميين محددين بغية تجنب الأضرار غير المباشرة. يمكن أن تشمل العقوبات المستهدفة تجميد أرصدة، حظر السفر الى الخارج، عقوبات دبلوماسية، حظر على السلاح، عقوبات على سِلع معينة، عقوبات على النقل وعقوبات على القطاع المالي.

من بين الأهداف المختلفة التي يسعى مجلس الأمن إلى تحقيقها عبر عقوباته المستهدفة، تحظى مكافحة الإرهاب ومحاربة تمويله بأهمية متزايدة[٣٤]. في هذا الصدد بالتحديد، ونظراً لأن الإرهابيين يسعون بشكل متزايد إلى استغلال الموارد الطبيعية لأغراض مالية، كان مجلس الأمن يستجيب في معظم الأحيان من خلال فرض تجميد الأرصدة وحظر السفر الى الخارج وحظر الاتجار بسلع معينة. تسعى عقوبات تجميد الأرصدة والأصول المالية الأخرى الى جعل الكيان المستهدف يجد صعوبة أكبر في تسييل الموارد الطبيعية ونقل العائدات المالية الناجمة عن الاتجار بتلك السلع. أما القصد من عقوبات حظر السفر فهو تقييد حرية حركة الكيان المستهدف وبالتالي قدرته/قدرتها على النقل الفعلي للموارد الطبيعية والعائدات النقدية المتولدة من تجارتها. أخيراً، يهدف حظر الاتجار بسلع مُعينة إلى حظر الاتجار بتلك الموارد الطبيعية التي يعتمد الإرهابيون على استغلالها بصورة غير شرعية للتمويل. على وجه التحديد، يهدف الحظر على الواردات إلى تقييد إمكانية وصول الكيان المستهدف إلى المواد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية، بينما يهدف الحظر على الصادرات إلى خفض عائدات الكيان

32. Ilias Bantekas, "The International Law of Terrorist Financing", *American Journal of International Law*, Vol.97, No.2, 2003
33. Jeremy M. Farrall, *United Nations Sanctions and the Rule of Law* (New York: Cambridge University Press, 2007), p.81
34. Thomas Biersteker, Sue E. Eckert, Marcos Tourinho, *Targeted Sanctions. The Impacts and Effectiveness of United Nations Action* (New York: Cambridge University Press, 2016), p.24

المستهدف الناجمة عن التجارة[٣٥].

بالعودة إلى دراسات الحالة التي تمّ بحثها سابقاً، يمكن التعمّق في تحليل كيفية معالجة النظام القانوني للأمم المتحدة لموضوع الكيانات الإرهابية التي تستغل الموارد الطبيعية للتمويل بمراجعة الردود التي استنبطتها الأمم المتحدة بالنسبة لمجموعات معينة. ففي مواجهة الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية في سوريا والعراق من قِبَل تنظيم داعش الارهابي والمجموعات الجهادية الإرهابية الأخرى، عمل مجلس الأمن كما يلي: كرّر شجبه للإرهاب كأحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين، وصنّف تنظيم داعش الارهابي وجبهة النصرة وكافة المجموعات الأخرى المرتبطة بالقاعدة ككيانات "إرهابية" وفقاً لتعريفه وفرض عقوبات تستهدف تلك المجموعات عبر القرار ٢١٦١ (٢٠١٤) والقرار ٢١٧٠ (٢٠١٤) والقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) والقرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥).

من خلال هذه القرارات، يسعى مجلس الأمن إلى نشر الوعي حول حقيقة أن النفط والموارد الطبيعية الأخرى، بما فيها الذهب والفضة والنحاس والألماس والفحم والحبوب، متوفرة لتنظيم داعش الارهابي وجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بالقاعدة وتؤمن لهذه المجموعات دخلاً كبيراً يدعم جهودها لتجنيد العناصر ويقوي قدراتها العملانية. في الوقت نفسه، يلفت مجلس الأمن الانتباه إلى أن وسائل النقل التي تنطلق من مناطق تسيطر عليها تلك المجموعات يمكن استخدامها لنقل النفط والمواد القيّمة الأخرى والموارد الاقتصادية للبيع في الأسواق العالمية. انطلاقاً من هذه الملاحظات، يطالب مجلس الأمن الدول بتجميد الأصول الاقتصادية للأفراد والكيانات المرتبطة بتنظيم داعش الارهابي والقاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى ذات الصلة. تشمل تلك الأصول النفط، منتجات النفط، مصافي التكرير المعيارية وأية موارد طبيعية يملكونها أو يسيطرون عليها، بالإضافة الى أي أموال أو أصول مالية ناجمة عن تلك الموارد الاقتصادية. علاوة على ذلك، يطلب مجلس الأمن من الدول أن تمنع الأفراد والمجموعات المرتبطة بتنظيم داعش الارهابي وجبهة النصرة والقاعدة من دخول/عبور أراضيها. أخيراً، يدعو مجلس الأمن الدول إلى التأكد من عدم انخراط مواطنيها وأي شخص آخر في تجارة مباشرة و/أو غير مباشرة بالموارد الطبيعية المذكورة مع تلك المجموعات أو من ينوب عنها.

فعالية عقوبات الأمم المتحدة التي تستهدف كيانات محددة والتدابير الإضافية الممكنة

لقد ساهمت عقوبات مجلس الأمن الدولي المستهدفة مساهمة كبيرة في مكافحة تمويل الإرهاب. في الواقع، وفي حين أن التأثير الإيجابي لعقوبات مجلس الأمن الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي لا يمكن تحديده على وجه اليقين بسبب الهزيمة العسكرية التي لحقت به بعد فترة قصيرة من تبني العقوبات، والتي أدت إلى خسارة الأراضي التي يسيطر عليها، وبالتالي، امكانية وصوله السابقة إلى الموارد الطبيعية، لكن يمكننا القول دون شك إنه تحققت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالجماعات الإرهابية الأخرى مثل حركة الشباب. بالنسبة للمجموعة الصومالية، نجح مجلس الأمن الدولي في فرض عقوبات مُحددة طالت حتى قوانين البحار، وسمحت للسفن الحربية بصعود وتفتيش أية سفينة في المياه الدولية يُشتبه بأنها تنقل الفحم لصالح حركة الشباب وبالتالي مصادرة الفحم.

لكن، في مواجهة مشكلة استغلال الإرهابيين للموارد الطبيعية بالذات، فان عقوبات مجلس الأمن المستهدفة لا تخلو من المشاكل. أولاً، لا ينجح تجميد الأصول بصورة فعالة عندما تُنقل الموارد الطبيعية من بائع إلى آخر مباشرة وخارج أي نظام رسمي. ثانياً، يمكن التحايل على الحظر التجاري عندما يكون إخفاء الموارد الطبيعية سهلاً ويجري نقلها محلياً من المنتج إلى الشاري النهائي عبر شبكات إقليمية راسخة من الوسطاء غير الشرعيين. ثالثاً، لن ينجح الحظر على السفر الى الخارج بصورة فعالة عندما يقوم الأفراد المستهدفون بتهريب الموارد الطبيعية عن طريق البر عبر حدود يسهل اختراقها وغير مُراقبة من الشرطة وتنعدم فيها

35. عقوبات الأمم المتحدة :الموارد الطبيعية،نيويورك،20 نوفمبر 2015
http://www.securitycouncilreport.org/special-research-report/this-is-security-council-reports.php

التدابير الأمنية، أو عندما يعتمدون على أشخاص آخرين غير مستهدفين (مثل شبكات التهريب المحلية). رابعاً، يجدر التشديد على أن الردود التي يتبناها مجلس الأمن الدولي يجب أن تتميز بسمتين هامتين: أن تكون واضحة لتجنب المقاربة القائلة "مقاس واحد يناسب الجميع" التي قد تفشل في المعالجة الملائمة للتحديات المحددة التي نلاحظها في كل سياق فردي للاستغلال الإرهابي للموارد الطبيعية، ويجب أن تكون متناسبة بغية تجنب اعتماد قيود اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى الأضرار بالجهات المحلية الأخرى الشريكة في مكافحة الإرهاب (مثل الحكومات المحلية). من الواضح أن وضع تدابير مُفصلة لكل سياق مُحدد واستنباط تدابير تحقق التوازن بين الحاجة إلى مكافحة تمويل الإرهاب والحاجة إلى حماية الجهات الشرعية المحلية يشكل تحديات هامة أمام مجلس الأمن ومن الصعب إيجاد الحلول السهلة لها.

لذلك، وفي هذا السياق العام، يبدو أنه ينبغي على الحكومات أن تواصل المساهمة في مكافحة تمويل الإرهاب ضمن إطار عمل مجلس الأمن الدولي، وفي الوقت نفسه، إتباع تدابير إضافية من خارج نظام الأمم المتحدة. تشمل التدابير المماثلة:

- اعتماد خطط لإصدار شهادات (مثل عملية كمبرلي للألماس) بالنسبة لتلك الموارد الطبيعية الوافرة في الأراضي التي يسيطر عليها الإرهابيون والتي تكون معرضة أكثر للاستغلال لأنها سهلة الاستخراج والنهب والنقل والمتاجرة (مثل الذهب).

- تطبيق أنظمة تعاون أكثر فعالية بين المخابرات وشرطة الحدود ووحدات الجمارك في بلدان المصدر والعبور والمقصد حيث تنخرط المجموعات الإرهابية والأفراد في استخراج الموارد الطبيعية وتهريبها والاتجار بها.

- بناء كتل إقليمية للدول المهتمة لتحديد وتفكيك الشبكات غير الشرعية التي يشكل الإرهابيون جزءاً منها، وعمليات تبييض الأموال التي يديرونها واقتصاد التهريب الذي يشاركون فيه.

الاستنتاج

كما أظهرت دراسات الحالة حول تنظيم داعش الارهابي والمجموعات الجهادية الأخرى الناشطة في سوريا والعراق، نجد أن الإرهابيين ينخرطون بنشاط في استغلال الموارد الطبيعية بهدف جمع الايرادات. ويحصل هذا لأنهم يدركون أن استغلال الموارد الطبيعية يشكل آلية لإنتاج الأموال تتسم بمزايا هامة، لا سيما إذا ما قورنت بالاعتماد على الثروات الشخصية والتبرعات الخارجية والأنشطة الإجرامية. يمثل استغلال الموارد الطبيعية من قِبَل الجماعات الإرهابية اليوم أحد التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها في مكافحة الإرهاب وتمويله. في هذا الصدد، يعتمد القانون الدولي على العقوبات المستهدفة لمجلس الأمن الدولي التي تفرض تجميد الأصول وحظر السفر ضد الأفراد/الكيانات المرتبطة بالإرهاب، كما وحظر الاتجار بسلع مُعيّنة يُتهم هؤلاء الأفراد/الكيانات باستغلالها بصورة غير شرعية. لقد حققت هذه العقوبات على مرّ السنين نتائج هامة في مكافحة الإرهاب وتمويله إلى حدّ أنه يمكن اعتبارها بكل إنصاف من أقوى الوسائل التي يملكها المجتمع الدولي. لكن العقوبات المستهدفة التي فرضها مجلس الأمن الدولي لا تخلو من التحديات، وستكون مكافحة تمويل الإرهاب أكثر فعالية عندما تستمر الحكومات في العمل ضمن إطار العمل القانوني للأمم المتحدة بينما تعمل أيضاً على وضع تدابير إضافية، لا سيما على الصعيد الإقليمي.

قائمة المراجع

- Bahney Benjamin et al. *An Economic Analysis of the Financial Records of Al-Qa'ida in Iraq. Santa Monic*a: RAND, 2010
- Ballout, Mohammad, "Who controls Syria's oil?", *Al Monitor*, 6 July 2014, https://www.al-monitor.com/pulse/security/201407//syria-conflict-control-oil-fields-ambiguity.html
- Bantekas, Ilias, "The International Law of Terrorist Financing", *American Journal of International Law*, Vol.97, No.2, 2003
- Biersteker, Thomas, Eckert, Sue E., Tourinho, Marcos, *Targeted Sanctions. The Impacts and Effectiveness of United Nations Action.* New York: Cambridge University Press, 2016
- Bindner, Lurence, Poirot, Gabriel, "ISIS Financing 2015", Center for the Analysis of Terrorism, May 2016, https://cat-int.org/wp-content/uploads/201606//ISIS-Financing-2015-Report.pdf
- Borger, Julian, "Jihadists' control of Syrian oilfields signals a decisive moment in conflict", *The Guardian*, 19 May 2013, https://www.theguardian.com/world/2013/may/19/jihadists-control-syrian-oilfields
- Brisard, Jean-Charles, Martinez, Damien, "Islamic State: The Economy-Based Terrorist Funding", *Reuters*, October 2014, http://cat-int.org/wp-content/uploads /201606// White-Paper-IS-Funding_Final.pdf
- DuBois King, Marcus, "The Weaponization of Water in Syria and Iraq", *The Washington Quarterly*, Winter 2016, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.10800163660/X.2015.1125835?scroll=top&needAccess=true
- Fanusie, Yaya, Entz, Alex, "Al Qaeda Branch in Syria: Financial Assessment", Center on Sanctions and Illicit Finance, Foundation for Defense of Democracies, June 2017, https://www.fdd.org/analysis/201707/12//terror-finance-briefing-book/
- Farrall, Jeremy M., *United Nations Sanctions and the Rule of Law*. New York: Cambridge University Press, 2007
- Faucon, Benoit, Coker, Margaret, "The Rise and Deadly Fall of Islamic State's Oil Tycoon", *The Wall Street Journal*, 24 April 2016, https://www.wsj.com/articles/the-rise-and-deadly-fall-of-islamic-states-oil-tycoon-1461522313
- Fick, Maggie, "Special Report: Islamic State uses grain to tighten grip in Iraq", *Reuters*, 30 September 2014, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-wheat/special-report-islamic-state-uses-grain-to-tighten-grip-in-iraq-idUSKCN0HP12J20140930
- Fishman, Brian, "After Zarqawi: the Dilemmas and Future of Al Qaeda in Iraq", *The Washington Quarterly*, Vol. 29, No. 4, 2006: 1932-
- Hawrami, Fazel, Mohammad, Shalaw, Harding, Luke, "Inside Islamic State's oil empire: how captured oilfields fuel Isis insurgency", *The Guardian*, 19 November 2014, https://www.the-guardian.com/world/2014/nov/19/-sp-islamic-state-oil-empire-iraq-isis
- Heisser, Stefan, Neumann, Peter R., Holland-McCowan, John, Basra, Rajan, "Caliphate In Decline: An Estimate Of Islamic State's Financial Fortunes", ICSR Report, 2017, https://icsr.info/wp-

Terrorist Financing", *Foreign Affairs*, July/August 2017 Issue
- Open Briefing of the Counter-Terrorism Committee on "The nexus between international terrorism and transnational organized crime", United Nations Headquarters, New York, Monday, 8th October 2018
- Passas, Nikos, Jones, Kimberly, "Commodities and Terrorist Financing: Focus on Diamonds", *European Journal on Criminal Policy and Research*, Vol.12, No.1, March 2006: 133-
- Rabasa, Angela et al., *Beyond Al Qaeda. The Global Jihadist Movement.* Santa Monica: RAND Corporation, 2006
- Rashid, Ahmed, *Taliban*. London: I.B. Tauris & Co Ltd, 2011
- Schmid, Alex P*., The Routledge Handbook of Terrorism Research.* Abindgon: Routledge, 2011
- Sly, Liz, "In Syria, some brace for the next war", *The Washigton Post*, 10 April, 2013, https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-syria-some-brace-for-the-next-war/2013284/09/04/fa018-a11d-11e282-bc-511538ae90a4_story.html?utm_term=.35dc515b414b
- Solomon, Erika, Kwong, Robin, Bernard, Steven, "Inside Isis Inc: The journey of a barrel of oil", *Financial Times*, 29 February 2016, https://ig.ft.com/sites/2015/isis-oil/
- Spencer, Richard, "Al-Qaeda's Syrian wing takes over the oilfields once belonging to Assad", *The Telegraph*, 18 May 2013, https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/10065802/Al-Qaedas-Syrian-wing-takes-over-the-oilfields-once-belonging-to-Assad.html
content/uploads/201702//ICSR-Report-Caliphate-in-Decline-An-Estimate-of-Islamic-State's-Financial-Fortunes.pdf
- Hubbard, Ben, "Islamist Rebels create Dilemma on Syria Policy", *The New York Times,* 27 April 2013, https://www.nytimes.com/201328/04//world/middleeast/islamist-rebels-gains-in-syria-create-dilemma-for-us.html
- Kaplan, Eben, "Tracking Down Terrorist Financing", Council on Foreing Relations, 4th April 2006
- Lister, Charles "Profiling Jabhat al-Nusra", Analysis Paper No.24, Brookings Institution, July 2016, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/201607//iwr_20160728_profiling_nusra.pdf
- Markusen, Maxwell B., "Idlib Province and the Future of Instability in Syria", CSIS Briefs, Center for Strategic and International Studies, 21 September 2018, https://www.csis.org/analysis/idlib-province-and-future-instability-syria
- Nellemann, Christian, et al., The Rise of EnvironemntalCrime:AGrowing ThreatTo Natural Resoruces, Peace, Development and Security, UNEP-INTERPOL Rapid response Assessment, 2016, United Nations Environment Program and Rapid Response Norwegian Center for Global Analysis, http://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.118227662//-The_rise_of_environmental_crime_A_growing_threat_to_natural_resources_peace%2C_development_and_security-2016environmental_crimes.pdf.pdf?sequence=3&
- Neumann, Peter R., "Don't Follow the Money: The Problem With the War on

- Von Lossow, Tobias, "The Rebirth of Water as a Weapon: IS in Syria and Iraq", *Italian Journal of International Affairs*, Vol.51, No.3, 2016, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108003932729.2016.12130/63?src=recsys
- Wright, Lawrence, *Le altissime torri. Come al-Qaeda giunse all'11 Settembre.* Milano: Adelphi, 2007
- Financing of the Terrorist Organization Islamic Sate in Iraq and the Levant (ISIS), Financial Action Task Force (FATF), February 2015, www.fatf-gafi.org/topics/methodsandtrends/documents/financing-of-terrorist-organisation-isil.html
- *For a Few Dollars More. How Al Qaeda moved into the Diamond Trade,* Global Witness, April 2003, https://www.global-witness.org/sites/default/files/import/Few%20Dollars%20More%20050-.pdf
- "Operatives from the Al-Nusra Front, Al-Qaeda's branch in Syria, together with other rebel organizations, have taken over the large oil field in Deir ez-Zor, after taking over essential government infrastructures in northern and eastern Syria", The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, 3 December 2013, https://www.terrorism-info.org.il/en/20599/
- *Terrorism, Corruption and the Criminal Exploitation of Natural Resources,* OECD, October 2017, http://www.oecd.org/corruption/Terrorism-Corruption-Criminal-Exploitation-Natural-Resources-2017.pdf
- *UN Sanctions: Natural Resources*, New York, United Nations, 20 November 2015, http://www.securitycouncilreport.org/special-research-report/this-is-security-council-reports.php